



السياسة العامة التعليمية في العراق بعد عام 2003 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

انموذجا (دراسة تحليلية)

Public educational policy in Iraq after 2003: The Ministry of Higher Education and

Scientific Research as a model (an analytical study)

م.م رائد محمد صباح الدباغ جامعة بابل/ مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية

mohammed@uobabylon.edu.iq

تاريخ النشر: 2025 - 12 - 29	تاريخ القبول: 2025 - 10 - 01	تاريخ الإرسال: 2025 - 09 - 16
-----------------------------	------------------------------	-------------------------------

الملخص

انطلاقاً من فكرة ان السياسات الأخرى لن تستقيم إلا باستقامة السياسة التعليمية كون هذه السياسات مكتملة لبعضها، نجد ان العراق وخاصة بعد عام (2003) قد مر بمراحل عدم استقرار في جوانب متعددة اقتصادية واجتماعية وسياسية ناهيك عن الازمات والمشاكل التي اعاقت سير العملية التعليمية انطلاقاً من الحروب الطائفية مروراً بدخول تنظيم الدولة (داعش) وصولاً لجائحة كورونا، وتلك الازمات انعكست سلباً على واقع التعليم وصبت كم من التحديات التي أصبح على المعنيين بشؤون التعليم مواجهتها والتعامل معها بطريقة منظمة ذات أسس علمية وتعبئة الموارد البشرية والمادية والعلمية للنهوض بواقع التعليم وإعادة صياغة سياسة تعليمية شاملة مستفيدة من الأخطاء المتوارثة من الأنظمة التعليمية السابقة ومحاولة ابعاده عن التدخلات السياسية من خلال ادارته من قبل قيادات حكيمه كفوءة ذات رؤية استراتيجية تحمل على عاتقها تحقيق المصلحة العامة تعمل على تهيئة كوادر تدريبية متخصصة ومواكبة للتطور العلمي والتكنولوجي الحاصل في العالم لتحسين أساليب التدريس والسعي لتطوير البنى التحتية لجميع الدوائر التابعة لهذه المؤسسة واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة جميع المشاكل التي تواجه هذا القطاع. كلمات مفتاحية: السياسة العامة، التعليمية، العراق، وزارة التعليم العالي، برامج حكومية، تحديات

Summary

Based on the idea that other policies cannot be rectified without a sound educational policy, given that these policies are complementary to each other, we find that Iraq, especially since 2003, has gone through periods of instability in various economic, social, and political aspects, not to mention the crises and problems that have hindered the educational process, starting with sectarian wars, through the emergence of the Islamic State (ISIS), and ending with the (COVID-19) pandemic. These crises have negatively impacted the reality of education and have posed numerous challenges that those concerned with education must confront and address in an organized, scientifically based manner. They must mobilize human, material, and scientific resources to advance education and reformulate a comprehensive educational policy, capitalizing on the mistakes inherited from previous educational systems. They must also strive to protect education from political interference by managing it under the leadership of wise, competent leaders with a strategic vision committed to achieving the public interest. They must work to prepare specialized teaching staff, keep pace with global scientific and technological developments, improve teaching methods, develop the infrastructure for all departments affiliated with this institution, and take the necessary measures to address all problems facing this sector.

Keywords: public policy, education, Iraq, Ministry of Higher Education, government programs, challenges.



المقدمة

تعتبر السياسة التعليمية ركن مهم من اركان بناء الدولة وقد شرع ذلك في الدستور العراقي النافذ لعام (2005)، حيث ان السياسات العامة مرتبطة بجميع المجالات العامة للمجتمع وان الجانب التعليمي هو أحد اهم تلك الجوانب، وعليه ان تنفيذ هذه السياسة يحتاج الى مجموعة من الخطوات والاستراتيجيات والخطط المنظمة لتنفيذها والتي تؤدي بالنتيجة الى النهوض بواقع التعليم وتطوره وتحقيق التقدم المعرفي، وذلك لان جودة التعليم تعتبر من المؤشرات المهمة التي تقاس يقاس بها رقي وتطور المجتمع، وعلى هذا الأساس حضي هذا المفهوم باهتمام الكثير من الباحثين والكتاب بغية الوقوف على أسباب ومبررات كل حالة من الحالات التي تصادف تنفيذ هذه السياسة الخروج بأفضل النتائج لتحقيق الأهداف المرسومة، اما اذا اردنا الحديث عن السياسة التعليمية في العراق بعد عام (2003) نجد ان التعليم العالي في العراق قد اصبح في خطر يهدد سمعته ومستقبله وذلك نتيجة عدم الاستقرار الذي واجهه العراق بعد ذلك العام والأزمات والصراعات والمشاكل افضت الى اضعاف منظومة التعليم، وعلى هذا الأساس سيركز بحثنا على استعراض واقع التعليم العالي في العراق بعد عام (2003) ويقف على اهم التحديات التي يواجهها والعقبات التي تعرقل سير العملية التعليمية بالشكل الصحيح ثم بيان اهم الحلول والمعالجات التي من الممكن ان تساعد بالنهوض بواقع التعليم العالي في العراق.

أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من أهمية الموضوع المتناول الا وهو السياسة التعليمية باعتبار ان تطوير هذا القطاع يعني تطور باقي القطاعات كونه يعد ركن أساسي من اركان بناء الدولة وتقاس درجة تطور الشعوب بدرجة تقدم العملية التعليمية فيها.

إشكالية البحث: يحاول البحث مناقشة الإجابة عن تساؤلات عد منها: ما واقع السياسة التعليمية في العراق؟ وهل عدم الاستقرار السياسي والأمني أثر سلبا على التعليم؟ وما هي سبل معالجة التعليم العالي في العراق؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها ان التعليم العالي في العراق لا يتقدم ويتطور من تلقاء نفسه بل هنالك عوامل عدة تساعد على نهوضه منها ابعاده عن التدخلات السياسية وجعله أكثر استقلالاً، وأيضاً ان يحظى بالدعم المادي والبشري والعلمي وان تتولاه قيادات ذات رؤية استراتيجية تحمل على عاتقها تحقيق المصالح العامة والاهداف المرسومة.



منهجية البحث: تم الاعتماد بالدرجة الأساس على المنهج التحليلي النظري من خلال الوقوف على مدخلات ومخرجات موضوع البحث للتوصل الى افضل النتائج، بالاستعانة بالمنهج الوصفي والمنهج المقارن.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث الى مقدمة ومبحثين وخاتمة وجاءت كالآتي: تضمن المبحث الأول الإطار النظري لموضوعي السياسة العامة والسياسة التعليمية وقد احتوى على مطلبين، تناول المطلب الأول ماهية السياسة العامة اما المطلب الثاني فقد تناول ماهية السياسة التعليمية، اما المبحث الثاني فقد تركّز على السياسة العامة التعليمية في العراق بعد عام (2003) وقد احتوى على مطلبين، جاء في المطلب الأول واقع وتحديات التعليم العالي في العراق بعد عام (2003)، اما المطلب الثاني فقد جاء فيه البرامج الحكومية ومستلزمات النهوض بالتعليم العالي.

المبحث الأول: السياسة العامة والسياسة التعليمية (الإطار النظري)

قبل الولوج بمفاهيم السياسة العامة والسياسة التعليمية، يمكن القول ان هذه السياسات تعتبر كمخرجات للنظام السياسي وفي الوقت نفسه هي مدخلات لأدراة الحكومية لتنفيذها في كافة المجالات كالتعليم والصحة والسكان والمواصلات وتوزيع الموارد والضمان الاجتماعي والاهتمام بالنواحي المؤسسية والسلوكية والاجتماعية وغيرها من الجوانب المهمة التي تعالج من قبل الإدارة الحكومية وفق خطوات تنظيمية تخرج على شكل سياسات تخدم المجتمع وتنقل به الى التطور وتحقيق الأهداف.

المطلب الأول: ماهي السياسية العامة

تعتبر السياسة العامة من المفاهيم المهمة التي ظهرت في أواخر القرن الماضي والذي جاء ضهورها نتيجة رغبة الدولة في فهم أكثر لحياة الفرد لكي يسهل معالجة قضاياها وحل مشاكله من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية، وقد أدت هذه الرغبة الى البحث عن تفسير ما هي الطريقة الأمثل للدولة وما هي الخطط والبرامج والسياسات لكي تقوم بتلك الخدمات على أحسن وجه.

أولاً: مفهوم السياسة العامة

من المعروف ان ادبيات العلوم السياسية مليئة بتعريفات السياسة العامة، وكل منهم حاول ان يكون ادق من سابقه في توضيح هذا المصطلح كونه يتميز بالتنوع والشمول والتغلغل الذي يمس كافة جوانب الحياة الاجتماعية، حيث انها عملية ديناميكية تتطور باستمرار الهدف منها تحقيق الرفاهية في المجتمع وحل مشاكله والارتقاء بمستوى الفرد وتحقيق طموحاته وأهدافه المرسومة، وهنا يتوضح ان هذه العملية هي من مسؤوليات الأجهزة الحكومية



مع مساهمة غير مباشرة من الجهات الغير رسمية في ضل توفر العناصر الأساسية للسياسة العامة وهي (الايولوجية، الحكومة، مصلحة عامة، افراد وجماعات)، وعلى هذا الأساس سنعمل على عدة تعاريف رئيسية يمكن ان تعطي فكرة عامة واساسية عن السياسة العامة.⁽¹⁾

من بين الكثير من تعريفات السياسة العامة نجد ان (جيمس اندرسون) قد عرفها على انها "برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي او جماعي في التصدي لمشكلة او لمواجهة قضية او موضوع" وان هذا التعريف يركز على جعل السياسة العامة هي ليست خيار بين البدائل وانما هي الصورة الأمثل للسياسة، بينما عرفها (رجارد روز) على انها "سلسلة من الأنشطة المترابطة قليلا او كثيرا" وهذا التعريف يركز على الفكرة المهمة القائلة بان السياسة العامة ليست مجرد قرار وانما هي برنامج متكامل يضم أنشطة غير محدودة، اما (كارل فريدريك) فقد عرفها على انها "برنامج عمل مقترح لشخص او لجماعة او لحكومة في نطاق بيئة محددة لتوضيح الفرص المستهدفة والمحددات المراد تجاوزها سعيا للوصول الى هدف او لتحقيق غرض مقصود" وهنا نجد كارل يحاول ان يجعل السياسة العامة موجهة نحو اهداف معينة مبتعدة عن كونها افتراض او مقترح يمكن الاخذ به او لا،⁽²⁾ اما (روبرت ايستون) فقد عرفها على انها "العلاقة بين الوحدة الحكومية وبيئتها" وهنا نجد التعريف يركز على ان السياسة العامة عبارة عن استجابة لمتطلبات المجتمع وما يحدث من تفاعل بينه وبين الحكومة، اما (ريتشارد هوفيرت) فقد عرفها على انها "مجموعة قرارات يتخذها فاعلون معروفون بهدف تحقيق غرض عام" وهذا التعريف يوضع ان السياسة العامة هي مجموعة من القرارات تتخذ من قبل صانعيها لتحقيق الأهداف العامة للمجتمع.⁽³⁾

وفق التعريفات السابقة يمكن تعريف السياسة العامة على انها (مشكلة تحتاج الى حل)، أي هي مجموعة الخطط والبرامج التي تضعها الحكومة لحل مشكلات المجتمع بمختلف قطاعاته عبر توظيف الموارد المادية والطبيعية والبشرية لتحقيق الأهداف العامة سواء كانت اجتماعية او سياسية او اقتصادية.

ثانيا: خصائص السياسة العامة

فيما يلي سنوضح اهم ما يميز السياسة العامة والتي بدورها ستبين او تكشف الغموض عن بعض التعاريف المذكورة وتبرز الفكرة الأساسية لمفهوم السياسة العامة، وعليه يمكن القول ان خصائص السياسة العامة هي:

1. ان السياسة العامة تتمتع بالشرعية، وهذا فان بمجرد إقرارها كسياسة عامة لابد من اصدار تشريع قانون او مرسوم بشأنها.



2. ان السياسة العامة تشمل الاعمال التي توجه نحو اهداف مقصودة ولا تشمل التصرفات العشوائية او العفوية الصادرة عن المسؤولين.
3. السياسة العامة تشمل البرامج والافعال التي تصدر من المؤسسات الحكومية ويصدر بشأنها قرار او قانون يحدد وجهتها، وبذلك فهي تعبر عن توجهات الحكومة الايديولوجية والعلمية.
4. السياسة العامة تحمل الوجهين الإيجابي والسلبي، فقد تأمر بالتصرف باتجاه معين وقد تنهى عنه، وقد يعد سكوتها او عدم التزامها بالتصرف إزاء ظاهرة معينة بمثابة توجه او سياسة عامة.⁽⁴⁾
5. ان السياسة العامة تمتاز بالشمول وتهدف الى تحقيق المصلحة العامة بدلا من المصالح الشخصية الضيقة لكي يستفيد من هذه السياسة أكثر عدد ممكن من الناس.
6. ان السياسة العامة هي توازن بين الفئات والجماعات المصلحية لأنها خلاصة او محصلة التفاعلات داخل البيئة سواء كانت أحزاب او جماعات مصالح او نقابات مما يجعلها محلا للصراع والمساومة والتفاوض بغية تحقيق مصالح فئة معينة دون الأخرى.
7. السياسة العامة تمتاز بالاستمرارية او هي عملية ديناميكية حركية مستمرة دائمة التطور والتغيير، بمعنى ان لا يقوم صانعوا السياسة بأعداد برامج جديدة تماما، وانما يكتفون بإدخال تعديلات جزئية على ما هو موجود ومطبق فعلا.
8. ان السياسة العامة تعكس ما يسمى بالجدوى السياسية أي انها يجب ان تقيم قبل المباشرة بتنفيذها، أي ان الجدوى تعد من اهم مؤشرات نجاح السياسة العامة.⁽⁵⁾

ثالثا: مراحل صنع السياسة العامة

- قد تختلف الإجراءات التي يمكن اتباعها في عملية صنع السياسة العامة باختلاف طبيعة النظم السياسية وذلك لان السياسية العامة هي عملية ديناميكية ويتدخل في شأنها فاعلون رسميين وغير رسميين في مختلف المراحل، كما اننا وان فصلنا بين مرحلة وأخرى الا انها في الواقع متداخلة ولا تتم دائما بصورة مستقلة، وعليه يمكن تحديد إطار عام من الخطوات التي تعتبر منهجا لصنع السياسة العامة وهي:⁽⁶⁾
1. التعرف على المشكلة ودراسة ابعادها، ويتم ذلك عن طريق احاطة الحكومة علما بالموقف او المسألة او المشكلة عن طريق أحد أطرافها او مؤسسات المجتمع المدني او الصحافة او الأحزاب او الشعب.



2. جمع المعلومات والحقائق وتفعيل الاستشارة والمشاورة مع الأطراف المعنية وذوي الاختصاص والخبرة وتشكيل لجان برلمانية ووزارية لغرض البحث والتحقيق.
3. رسم المقترحات لمواجهة المشكلة وهذا يتطلب الموازنة بين الحلول البديلة واختيار البديل الأفضل عن طريق أساليب معينة مثل أسلوب الحدس* وأسلوب دلفي* وأسلوب السيناريو* وأسلوب بحوث العمليات* وأسلوب النماذج الرياضية*، وهذا البديل يجب ان يوافق قدر الإمكان بين المصالح المتضاربة.
4. اخضاع جميع البدائل للنقاش العام، ويحدث ذلك داخل المؤسسات الحكومية وفق الإجراءات الدستورية وما استقر العمل عليه.
5. إقرار البدائل المختارة، أي إيجاد الحلول التي استقر عليها رأي الحكومة على شكل قانون او قرار رسمي له صفة التشريع وقوة الالتزام.
6. بعد اختيار البديل الافضل تأتي مرحلة تنفيذ السياسة العامة وتكون هنا السلطة التنفيذية هي الجهة المسؤولة عن المتابعة والرقابة والتنفيذ واتخاذ ما يلزم لتحقيق الهدف.
7. تقويم النتائج والآثار، وتعتبر اخر مراحل صنع السياسة العامة من خلال اجراء التغذية العكسية التي يعلم عن طريقها صانعو السياسة العامة ما لهذه السياسة من أوجه القوة والضعف.

المطلب الثاني: ماهي السياسة التعليمية

قبل الدخول بمفهوم السياسة التعليمية لابد لنا ان نوضح بان السياسة التعليمية هي توجهات فكرية منظمة وأطار ارشادي ومبادئ عامة هدفها توجيه التعليم تبنى من خلالها الاستراتيجيات وتوضع الخطط وتتخذ القرارات وتصمم البرامج بما يكفل استخدام الموارد المتاحة بكفاءة وفعالية في تحقيق الأهداف المنشودة.

أولا: مفهوم السياسة التعليمية

-
- * الحدس: عملية ناجمة عن فاعلية الخبرات المتراكمة.
 - * دلفي: عملية جماعية تعبر عن اراء المختصين.
 - * السيناريو: عملية افتراضية للتنبؤ المستقبلي.
 - * بحوث العمليات: عملية منتظمة للوصول الى البديل الأمثل.
 - * النماذج الرياضية: تطبيق الاساليب التجريبية لتحليل المتغيرات الكمية التابعة والمستقلة في عمليات اتخاذ القرار.



يقصد بالسياسة التعليمية هي مجموعة من التشريعات والضوابط والقرارات التي تنظم العمل التربوي وتحدد مسيرة العملية التربوية وترسم اتجاهاتها وتأثيرها في المجتمع بغية تحقيق رؤية جديدة لأبنائه تنكيف مع معطيات التقدم العلمي والمعرفي، وغالبا ما تصدر هذه التشريعات والقرارات من الجهات العليا في السلطة التنفيذية على ان تكون هذه الضوابط والقرارات قابلة للتنفيذ وملائمة للعمل بموجبها من قبل العاملين بها، ويتم اتخاذها وفق عملية مقررّة في ممارسة السلطة متجلبتا في صورة تشريعات وتكون على خط من العمومية والثبات وتتضمن توجيهات لحركة النظام التعليمي.⁽⁷⁾

ولتوضيح الفكرة أكثر يمكن القول ان السياسة التعليمية هي المبادئ والاتجاهات العامة التي توضع من قبل السلطات التعليمية لتوجيه واستخدام الأجهزة التعليمية للعمل على جميع المستويات عند اتخاذ القرار، وأيضا تعني السياسة التعليمية الاحكام التي تعبر عن الجهود التنظيمية التي تبذل لتحقيق الأغراض والتوقعات والتطلعات المجتمعية، حيث عرفها (هارمان) على انها "التوصيف الضمني او الصريح لمسارات العمل الهادف" ويوضح هذا التعريف ضرورة الاهتمام بالمشكلة المراد حلها وتوجيهها ناحية تحقيق هدف معين، كما يمكن تحديد مسار السياسة التعليمية كما ذكرنا سابقا من خلال اتباع الخطوات التي تبدأ بوجود مشكلة او ظاهرة تتطلب استجابة من السياسة التعليمية ثم تكوين السياسة التعليمية عن طريق استخدام واحدة او اكثر من مداخل السياسات كالتعدد والصفوة وغيرها، ثم تحديد البديل الأفضل لحل المشكلة ثم الانتقال للتنفيذ ليليه تقييم العمل وتحديد ما اذا كان قد بلغ غايته وما له من تأثير حقيقي على المشكلة المراد حلها.⁽⁸⁾

ثانيا: خصائص السياسة التعليمية

لتوضيح مفهوم السياسة التعليمية أكثر لابد من التطرق بصورة مختصرة لمجموعة من الخصائص التي تتمتع بها السياسة التعليمية والتي تميزها وتوضح ماهيتها، وهذه الخصائص هي:⁽⁹⁾

1. الموضوعية: ان السياسة التعليمية تستند على انبثاق فلسفة التربية من فلسفة المجتمع والمعبرة عن موروثة الثقافي وتطلعاته المستقبلية وبالتالي يجب ان تتجرد من السمة الذاتية المتعلقة بالأشخاص وتكتسب الموضوعية وانحيازها الى الجماعة بخصائصها ومشاكلها وطموحاتها.
2. التطويرية: وتعني ان السياسة التعليمية دائمة التطور والحركة وتتواكب مع المتغيرات التي يعيشها المجتمع.
3. العمومية: ان الأصل عند وضع السياسة هي ان تكون توجيهية وليس تفصيلية وتكون ذو صياغة عامة وواسعة.



4. الشمولية: وتعني ان تكون السياسة التعليمية ذات نظرة كلية وذات اهتمام بالأطر العامة لتجنب الإغراق في القضايا الفرعية.
5. التحديد والوضوح: وذلك من خلال التركيز على الخيارات التربوية الأساسية التي يتفق عليها المجتمع وتحديد الأهداف الواجب تحقيقها بوضوح لكي يسهل تنفيذها.
6. المعيارية: وذلك من خلال تناول القضايا التربوية المعاصرة التي تعكس مجموعة من القيم الإنسانية التي تسعى لتحقيقها.

ثالثا: خطوات صياغة وتنفيذ السياسة التعليمية

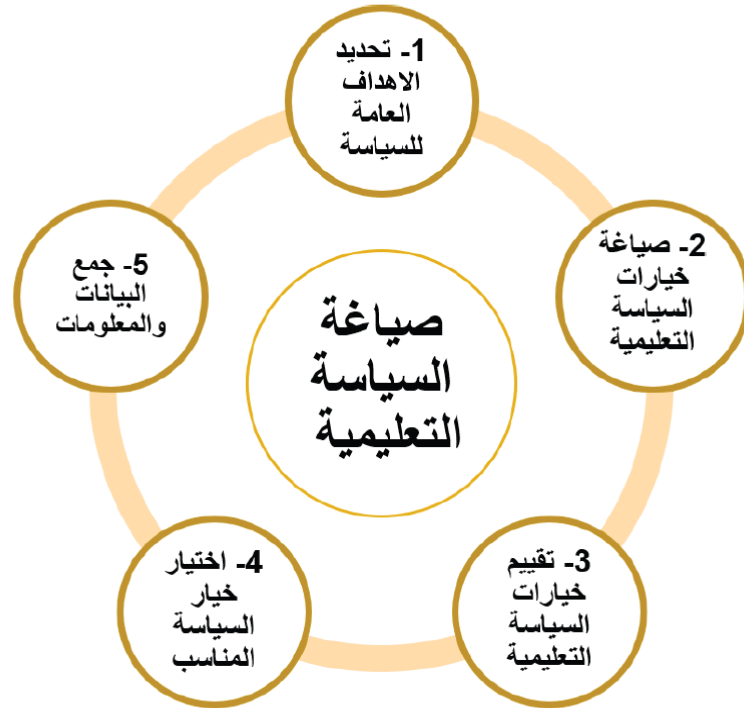
1. خطوات صياغة السياسة التعليمية: وتتضمن صياغة السياسة التعليمية مجموعة محتملة من البدائل التي تسعى لحل مشكلة معينة من خلال استخدام أدوات السياسة التي تساعد في عملية الصياغة، وتعتبر صياغة السياسات التعليمية أكثر تقنية وذلك بسبب وجود تحليلات متنوعة للمشكلات لتحديد الحلول والوصول الى أفضل السياسات لحل المشكلات التعليمية القائمة،⁽¹⁰⁾ ويمكن توضيح خطوات صياغة السياسة التعليمية بالنقاط التالية:
- ❖ تحديد الأهداف العامة للسياسة التعليمية من خلال استخدام المداخل التي تحدد الأهداف العامة كالمدخل العقلاني الذي يعني حدود الادراك البشري الذي يقود صانعي السياسات الى التركيز على مشكلة دون أخرى، وأيضا المدخل البحثي الذي يركز على تصميم السياسات وصياغتها من وجهة نظر المحللين والمحترفين والباحثين، وأيضا المدخل السياقي الذي يركز على الاستفادة من مجموعة من وجهات النظر حول تحليل السياسات.
- ❖ صياغة بدائل السياسة من خلال توليد مجموعة متنوعة من البدائل والتي سيتم استخدام واحدة او اثنين منها لحل المشكلة.
- ❖ تقييم بدائل السياسة ومعرفة مدى صلاحية وموثوقية او عدم صحة كل خيار من الخيارات التي تم تحديدها ومعرفة قدرتها على تحقيق الأهداف المنشودة.
- ❖ اختيار البديل الافضل بعد اجراء المداولات والنقاشات التي تتمخض عنها تحديد مجموعة من الخيارات وصولا الى اختيار البديل الأكثر فاعلية لحل المشكلة والذي سيرشح بالنهاية للتنفيذ.
- ❖ استخدام أدوات معينة من قبل صانعي السياسة لصياغة السياسة التعليمية مثل استخدام مداولات الطاولة المستديرة ومشاركة أصحاب المصلحة اثناء صياغة السياسة وتكوين لجان متخصصة من الباحثين واستشارة الخبراء وعقد



اجتماعات موسعة للاستفادة من المشورة السياسية للوصول الى أفضل النتائج التي تحقق الأهداف المرجوة، وللتوضيح

أكثر يمكن بيان خطوات صياغة السياسة التعليمية بالشكل رقم (1):

شكل رقم (1) خطوات صياغة السياسة التعليمية



الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على: السيدة محمود إبراهيم سعد، اعداد السياسة التعليمية وقياس أثرها، دليل استرشادي، المركز الإقليمي للتخطيط التربوي، 2024، ص 65.

2. خطوات تنفيذ السياسة التعليمية: وتتمثل خطوات تنفيذ السياسة التعليمية في ترجمة السياسات الى ممارسات من خلال تصميم الخطط التي تحدد البرامج والأنشطة التي سيتم القيام بها، وهنا يتعين على صانعي السياسات وضع خطة تنفيذ مفصلة مع تهيئة الموارد البشرية والمالية والمادية وتحديد المسؤوليات واليات الرقابة وقياس مدى التقدم حتى



يمكنون من التدخل بسرعة ومعالجة المشكلات التي تظهر اثناء تنفيذ السياسات،⁽¹¹⁾ ويمكن تلخيص خطوات تنفيذ السياسة التعليمية بالنقاط التالية:

- ❖ أولى خطوات التنفيذ هي تحديد الأهداف وذلك لان الغاية من تنفيذ السياسات هو تحقيق التغيير المنشود، فيعتبر التنفيذ فعالا عندما يحقق اهداف السياسة.
- ❖ توزيع المهام والمسؤوليات على المنفذين، حيث تتطلب عملية تنفيذ السياسة التعليمية تفاصيل حول من ينفذ؟ وماذا ينفذ؟ ومن ثم تحدد استراتيجية التنفيذ عادة أصحاب المصلحة الرئيسيين ومهامهم ومسؤولياتهم.
- ❖ تحديد أدوات السياسة التي سيتم استخدامها لوضع السياسة التعليمية موضع التنفيذ، اذ تؤثر عملية اختيار أدوات السياسة على ديناميات التنفيذ وقد يتطلب الامر الاستعانة بالاستشاريين وتدريب العاملين وتقديم الحوافز المالية او المعنوية وغيرها.
- ❖ اتباع استراتيجية التواصل والمشاركة مع أصحاب المصلحة للتأكد من ان اهداف السياسة ورسالتها واضحة بشكل صحيح امام الجهات المعنية، مما يؤدي الى دعم السياسة التعليمية الموضوعية وتخفيض الأصوات المعارضة لها.
- ❖ توفير الموارد اللازمة لعملية التنفيذ، وذلك لان المدخلات التي تحتاجها هذه العملية تتكون بشكل أساسي من التمويل والتوقيت والتكنولوجية والمعرفة المتاحة للجهات الفاعلة، ويحدد مقدار ونوعية وتوزيع هذه الموارد كيفية التنفيذ.
- ❖ تركيز هذه النقطة على البيانات والرقابة والمسائلة، وذلك لان المعرفة تشكل أداة تنفيذ قيمة جدا تفيد عملية صنع القرار وتساهم في تحسين الحوار مع الجهات الفاعلة، تساهم البيانات بشكل واضح في نقطتين: الأولى هي عندما يتم جمع البيانات المتعلقة بتحصيل الطلاب، فأنها تساهم في الكشف عن الجودة والأداء الأكاديمي لنظام التعليم، والثانية هي عندما تجمع البيانات من خلال الرقابة فأنها تساهم في مساءلة أصحاب المصلحة في النظام التعليمي، ناهيك عن دورها في قياس التقدم المحرز في عملية التنفيذ، وللتوضيح أكثر يمكن بيان خطوات تنفيذ السياسة التعليمية بالشكل رقم (2):



شكل رقم (2) خطوات تنفيذ السياسة التعليمية



الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على: السيدة محمود إبراهيم سعد، مصدر سبق ذكره، ص76.



المبحث الثاني: السياسة العامة التعليمية في العراق بعد عام 2003

لا شك ان هدف أي نظام سياسي وطني هو الاستقرار والثبات من خلال ما يقدمه هذا النظام من خدمات تلبية وتنظيم سلوك المجتمع لتحقيق الرضا الاجتماعي الذي يعتبر الركيزة الأساسية لاستقرار النظام السياسي، وهنا يثار تساؤل عن كيف سيحقق النظام السياسي وصانعو السياسة العامة الرضا الاجتماعي او عدمه، وما هي التحديات التي ستواجههم والامكانيات الواجب توافرها للتغلب عليها.

المطلب الأول: واقع وتحديات التعليم العالي في العراق بعد عام 2003

يعتبر التعليم بصورة عامة والتعليم العالي على وجه الخصوص الى جانب كونه حقا إنسانيا الا انه يعد جوهر عملية التنمية البشرية لأنه مصدر التنوع في الفرص التي تتاح للناس، كما انه الأداة الرئيسية لبناء القدرات البشرية التي تؤدي الى شغل وظيفة او دور فعال في المجتمع والمساهمة في بنائه، وعلى هذا الأساس سنتناول في هذا المطلب اهم المشاكل التي عرقلت دوران عجلة التعليم العالي في العراق بعد عام 2003.

أولاً: واقع التعليم العالي في العراق بعد عام 2003

بعد تغيير النظام السياسي في العراق عام (2003) والحرب التي عاشها تاركة ورائها الكثير من الازمات والمشاكل الأمنية انعكست سلبا على واقع التعليم بل ازداد الامر سوء نتيجة النزاعات المسلحة وتدهور البنى التحتية واستفحال الفساد الإداري والمالي في السنين اللاحقة، فبين العامين (2003-2006) تعرضت 84% من المؤسسات الأكاديمية للتدمير والنهب بينما اكدت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي اغتيال (154) أستاذ جامعي خلال نفس الفترة مرورا بسنين الصراعات الطائفية والارهاب التي خلالها اصبح الحرم الجامعي مسرحا للنزاعات السياسية وممارسة هوايات تشكيل الذهنية الدينية لدى الطلاب ومحاولة تغيير مسار العملية التعليمية من خلال التأثير على المناهج الدراسية طائفيًا، اما في فترات دخول تنظيم الدولة (داعش) عام (2014) فقد أغلقت الكثير من المؤسسات التعليمية أبوابها نتيجة تردّي الأوضاع الأمنية في مناطق النزاع ولا نغفل تأثير نزوح السكان على التعليم في تلك الفترة حيث بلغ عدد السكان النازحين لغاية (2018) (7,5) مليون نازح، وأيضا تركّز قرارات الحكومة بتوجيه موارد الميزانية الوطنية نحو القطاع العسكري ففي عام (2017) بلغت نسبة الانفاق على التسليح والامن والدفاع نحو (22.6%) بينما كانت حصة التعليم العالي (9.3%) اما في عام (2019) فقد بلغت (2.12%)⁽¹²⁾



من جانب آخر اكدت إحصائية قامت بها الأمم المتحدة ان ثلث سكان العراق يعيشون في الريف مع ازدياد معدلات نمو الريف اكثر من المدينة بنسبة (3.2%) الا ان هذه المناطق تعاني من العزلة وعدم توفر البنى التحتية وضعف شبكات النقل والاتصالات ولا تزال الجامعات الحكومية والأهلية متركزة في مراكز المدن وهذا يؤدي الى عدم المساواة في الحصول على فرص تعليم جيدة للجميع، ولا نغفل وضوح التدخلات السياسية بشؤون التعليم ومحاولة بعض الجهات تسييس العملية التعليمية وكسب الكوادر التدريسية لتحقيق مصالحها وتمرير رغباتها السياسية، ولا ننسى ما خلفته جائحة كورونا (covid 19) من اثار سلبية على التعليم التي أدت الى اغلاق شامل للبلاد وتعطل مؤسسات التعليم عام (2020)، واستنادا على ما ذكر سابقا يمكن تلخيص واقع التعليم الجامعي في العراق بالنقاط التالية:⁽¹³⁾

1. ضعف الارتباط باحتياجات السوق وعدم تلبية متطلبات التنمية التي تحتاج الى خطة واضحة على مستوى الدولة.
2. عدم القدرة على مواكب التوسع الهائل في قطاع التعليم وتوفير مستلزماته من أجهزة علمية حديثة ولوازم مختبرية وكتب ومصادر علمية.
3. فتح دراسات مسائية لا تتوفر في العديد منها شروط الرصانة العلمية على الرغم من اخضاعها لتعليمات ومناهج الدراسات الصباحية وأداء الامتحانات النهائية بصورة مشتركة مع الصباحية لضمان قدر من الرصانة بصورة او بأخرى.
4. عدم تفرغ الطلبة التام للدراسة، حيث أجبرت الأوضاع المعيشية القاسية الطلبة على العمل لتوفير لقمة العيش على حساب التعليم.
5. تدني مستوى الكفاءة بسبب استنساخ النمط الغربي دون الاعتماد على أسس واضحة خاصة، الامر الذي دفع للتوجه نحو الجامعات ذات الدراسة طويلة الأمد وإهمال الدراسة في المعاهد الفنية ذات السنتين او ثلاث بعد الدراسة الثانوية.
6. أدى الاعتماد على نظريات ومنهجيات غربية جاهزة الى عدم بذل الجهد في عمل تكوين فكري تنظيري فلسفي يستوعب الواقع وخصائصه وأماله المستقبلية، الامر الذي أدى بالسياسية التعليمية الى ان تكون ضبابية وغير واضحة ويغيب عنها المنطق العلمي السليم في كثير من عناصرها ومكوناتها.

ثانيا: التحديات التي تواجه التعليم العالي في العراق بعد عام 2003

ان التعليم العالي شأنه شأن باقي القطاعات التي تواجه العديد من المشاكل والعقبات الاجتماعية منها ولاقتصادية او السياسية وتعتبر هذه المشاكل بمثابة تحديات على المؤسسة المعنية مواجهتها والتغلب عليها، وسنتطرق لجملة من هذه التحديات من خلال النقاط التالي:



1. نقص المستلزمات المادية من الأجهزة والمعدات المخبرية والتقنية وعدم قدرة المؤسسة على مواكبة التطور المتسارع في المعرفة والتكنولوجية في مجال التعليم بالإضافة الى فقر المكتبات الجامعية مما أدى الى خلق فجوة بين جودة الأداء الجامعي في العراق مقارنة مع المؤسسات القائمة في باقي الدول.
2. هجرة العديد من الكفاءات او ما يسمى بـ(هجرة العقول) مما شكل نقصا كبيرا في الاختصاصات النادرة والاستعانة بمحاضرين غير مؤهلين لسد النقص، وهذا ما انعكس سلبا على مخرجات التعليم.
3. الاختراق السياسي لقوانين التعليم وانظمته لتمرير حالات تتقاطع مع فلسفته ورسالته.
4. التوسع غير المبرر في مجال الدراسات العليا مع الافتقار لشروط التوسع وحاجة السوق، مما ولد جيش من الخريجين الذين تنقصهم الكفاءة في كثير من الأوجه النظرية والعلمية وخلق طابور طويل من العاطلين عن العمل بسبب عدم كفاية فرص التعيين على مختلف المستويات، وحتى ان عمدت الى تعيينهم فلن تستوعبهم هذه المؤسسات بسبب الاعداد الكبيرة وتعارض تخصصاتهم، بالتالي سيمنحون القاب علمية دون ممارسة التدريس من خلال اسنادهم بوظائف إدارية لا علاقة لها باختصاصاتهم.
5. فتح جامعات وكليات واقسام علمية جديدة دون وجود وفرة في المستلزمات المادية والبشرية اللازمة.⁽¹⁴⁾
6. نقص مراكز التدريب في بعض الكليات العلمية مثل الفيزياء وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها من الكليات التي تحتاج الى تدريب مستمر على أحدث المعدات والتقنيات لأجراء التجارب، وقد انعكس ذلك النقص بشكل كبير على مهارات أعضاء هيئة التدريس، اضافة الى افتقار عدد كبير من التدريسيين الى اللغة الإنكليزية.
7. نقص أساليب التدريس الحديثة، أي لا توجد مبادرات كافية لتحسين أساليب التدريس وتصميم المقررات، اذ يعد أسلوب ما يعرف بـ(التلقين بالملعقة) هو السائد واعتماد الطلاب على الحفظ اكثر من الفهم، وهذا يعتبر مؤشر خطر لا بد من مواجهته.
8. لا يزال النظام التعليمي مرتبطا بالحكومة المركزية من خلال وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وهذا ما يؤدي الى ان تتأثر عملية اتخاذ القرارات في العديد من الجامعات بالتوجهات السياسية والدينية وهذا ما يفتح المجال لتوزيع المناصب الإدارية وفقا لمصالح جهات معينة على حساب جودة التعليم.
9. عدم توفر الدعم المالي الكافي لتشجيع اعضاء هيئة التدريس لنشر ابحاثهم في مجلات مرموقة او عرضها في مؤتمرات دولية، لذلك يعاني انتاج أبحاث عالية الجودة من نقص حاد في المعدات والمواد العلمية.



10. غياب الرؤية الاستراتيجية للقيادات المتعاقبة على إدارة التعليم، وذلك بسبب مركزية التخطيط أو يوعز ذلك الى عدم كفاءتها ونقص الخبرات في مجال التعليم.⁽¹⁵⁾

المطلب الثاني: البرامج الحكومية ومستلزمات النهوض بالتعليم العالي

من المعروف ان أي ضعف أو تراجع في مفصل أو مؤسسة من مؤسسات الدولة يحتاج الى تضافر الجهود من قبل المختصين لتشخيص المشكلة ومعالجتها وفق أساليب وطرق علمية منظمة مستندة على قواعد قانونية وإدارية تدار من قبل لجان تتمتع بالكفاءة والخبرة والقدرة على إدارة الازمات، وعلى هذا الأساس ونظرا للتحديات التي تواجه التعليم العالي في العراق فأننا نحتاج الى إعادة النظر والوقوف على أسباب ومسببات هذه المشاكل ومعالجتها لتحقيق الأهداف المرسومة.

أولاً: التعليم العالي والاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم في العراق 2021-2031

وفق الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي (2012-2022) فقد عمل فريق تنفيذ الاستراتيجية على تنفيذ ست محاور رئيسية تتعلق بالسياق العام والمؤسساتي والتركيز على القوانين والتشريعات والأنظمة وجودة التعليم والبحث العلمي وتمويل القطاع التعليمي بشكل عام، وهذا ما تطلب تطبيق (166) مشروع وتنفيذها لوزارتي التربية والتعليم العالي في جميع المحافظات من خلال بناء مناهج متطورة تعزز دور العراق العلمي،⁽¹⁶⁾ ويوضح الشكل رقم (3) المشاريع والاهداف موزعة على المحاور الستة للاستراتيجية الخاصة بالتعليم العالي اما شكل رقم (4) فيوضح نسب تنفيذ هذه المشاريع والاهداف من الصفر الى 100% معتمدا على تقرير لجنة متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في العراق:

شكل رقم (3) استراتيجية التعليم في العراق



المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية

Algerian Journal of Historical and Legal Studies

الرقم الدولي: I.S.S.N: 1025-2437

الرقم الدولي التسلسلي الإلكتروني: E.I.S.S.N: 6510-2600

المجلد: 10 العدد: 03 - تاريخ النشر: 29 ديسمبر 2025

السياسة العامة التعليمية في العراق بعد عام 2003 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي نموذجاً (دراسة تحليلية) ص 156-184

م.م رائد محمد صباح الدباغ



الشكل من اعداد الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم في العراق (2021-2022)



شكل رقم (4) نسب تنفيذ البرامج والمشاريع

ت	نسبة التنفيذ	عدد البرامج والمشاريع	% من عدد البرامج والمشاريع الكلي
1	صفر	39	23%
2	أقل من 20%	20	12%
3	من 20% إلى أقل من 40%	33	20%
4	من 40% إلى أقل من 60%	20	10%
5	من 60% إلى أقل من 80%	14	10%
6	من 80% إلى أقل من 100%	21	13%
7	100%	11	7%
المجموع		177	100%

الشكل من اعداد الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم في العراق (2021-2031)

ووفق التقييم الصادر من وزارة التخطيط لما تحقق من الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في العراق (2012-2022) وخاصة بما يتعلق بقطاع التعليم العالي ومدى قدرته على تنفيذ المشاريع فقد حققت وزارة التعليم العالي خلال الفترة المذكورة العديد من الإنجازات مثل استحداث مدن جامعية وكليات ومعاهد واقسام علمية وعملت على توسيع الطاقة الاستيعابية والسعي الحثيث للدفع نحو تشريع قوانين وتعليمات وأنظمة تدعم السياق المؤسسي وغيرها، الا ان بجانب هذه الإنجازات ووفق تقييم وزارة التخطيط كان هنالك العديد من العراقيل التي اعاقت تحقيق العديد من اهداف هذه الاستراتيجية مثل عدم توفر التخصيصات المالية الكافية لتمويل المشاريع في الموازنات الحكومية إضافة الى الظروف الأمنية الصعبة التي انتجها احتلال تنظيم الدولة (داعش)، وضعف الاستقرار السياسي والإداري الذي أدى الى تغيير مستمر في القيادات العليا في وزارة التعليم العالي، إضافة الى التوسع المفرط بالمشاريع الذي كان بعضها طموحا جدا ويحتاج الى ظروف خاصة مستقرة امنيا واقتصاديا وماليا، ولا يغفل ضعف التنسيق بين الوزارة والجهات الحكومية



الأخرى التي أدت الى عدم تنفيذ المشاريع المشتركة ناهيك عن القيود الإدارية والقانونية التي تشكل روتيناً تعقيداً حالت دون التنفيذ السليم للمشاريع وتحقيق الأهداف المرسومة.⁽¹⁷⁾

اما الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم (2022-2031) فقد اكدت على أهمية التعليم العالي لتحقيق الأهداف القطاعية ويتطلب تنظيم الاستراتيجية الجديدة اجراء تنسيق وثيق مع وزارة التربية التي تعد المسؤولة عن التعليم ما قبل الجامعي والجامعات في العراق، وعلى الرغم من التحسينات البارزة في توفير التعليم العالي، الا ان التعليم الجامعي غير موجه بصورة كافية نحو التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، وعلى هذا الأساس فقد قدمت هذه الاستراتيجية مجموعة من الاهداف الاستراتيجية المقترحة لقطاع التعليم العالي من خلال خمسة اتجاهات والنتائج المقصودة لكل منها والبرامج ذات الأولوية المتصلة بها،⁽¹⁸⁾ وهذا ما سيتضمنه شكل رقم (5) من الأهداف الاستراتيجية والتوجهات والنتائج المرجوة للتعليم العالي:



شكل رقم (5) الهدف الاستراتيجي والتوجهات والنتائج المرجوة للتعليم العالي



الشكل من اعداد الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم في العراق (2021-2031)

ثانياً: مستلزمات النهوض بالتعليم العالي في العراق

ان وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تعتبر من اهم مؤسسات الدولة العراقية والتي تعد مخرجاتها المعيار الأساسي لقياس مدى كفاءة وفاعلية تلك المؤسسة ومدى أهمية دورها في التنمية ودفع عجلة التطور الى الامام في ظل الظروف التي مرت بها هذه المؤسسة في السابق من عدم استقرار سياسي وأمني والعديد من المشاكل والأزمات التي واجهها



البلد، وعلى هذا الأساس صار على المعنيين اتخاذ التدابير اللازمة والتفكير بطريقة وأسلوب يحمي هذا القطاع من تلك التحديات المذكورة انفا ويساعدها على التعامل مع المتغيرات بنضرة متوازنة بين بين التضحيات والمنافع وبين المجازفة والحذر مع الحفاظ على الثوابت الوطنية واهداف المجتمع ومصالحه،⁽¹⁹⁾ وعليه يمكن التطرق لجملة من مستلزمات النهوض بالتعليم العالي تعتبر كوسائل اصلاح وتطوير هذا القطاع ملخصتا بالنقاط التالي:⁽²⁰⁾

1. تكثيف الدعم السياسي لهذا القطاع متمثلة بقيام القيادات السياسية بتقديم كل ما يعمل على تطوير التعليم العالي والبحث العلمي وفق خطط وبرامج تحدد لهذا الغرض مثل تخصيص الموارد المالية واشراك قيادات التعليم العالي في عمليات التخطيط والتنفيذ والتطوير واستخدام التدريسيين ذوي الخبرة كمستشارين في كافة الوزارات والعمل على تشجيع وجذب العلماء والأساتذة الجامعيين الذين هاجروا الى خارج العراق لأسباب امنية او سياسية او اقتصادية وتشجيع الطلاب الخريجين الأوائل من خلال سواء كان تعيينهم او استغلال طاقاتهم او قبولهم في برامج الدراسات العليا داخل وخارج العراق.
2. اخيار القيادات الصحيحة باعتبار ان القيادات تعد شرطا أساسيا لعملية الإصلاح والتطوير اعتمادا على الكفاءة والخبرة والمستوى التعليمي والأمانة وباقي معايير الاختيار، اذ لا يكفي اختيار قيادات إدارية بل يجب ان تمتلك تلك القيادات رؤية استراتيجية وخطط مسبقة لإدارة المنظومة وفق خطوات مدروسة قادرة على إعادة هندسة وتنظيم المؤسسة وفق أساليب إدارية متطورة تجعل من الهيكل التنظيمي يتسم بالمرونة لاستيعاب المتغيرات المستمرة والسريعة.
3. تحسين التصنيف الدولي للجامعات العراقية من خلال زيادة البحوث المنشورة من قبل التدريسيين في المجالات والمؤتمرات العالمية وتطوير التعاون الثقافي مع الجامعات ومراكز الدراسات لاستقطاب الكفاءات التدريسية الدولية إضافة الى تحسين استخدام اللغات العالمية في بناء جوانب التعليم كافة.
4. تطوير الجانب الأكاديمي للجامعات العراقية من خلال تحسين التدريب في مهارات أساليب البحث العلمي وتطوير المناهج وطرائق التدريس بما يحفز على البحث والابتكار والاكتشاف، أيضا منح الجامعات الاستقلالية والمرونة التنظيمية والهيكلية للحصول على مخرجات افضل بعيدة عن التأثيرات الخارجية، إضافة الى السعي للاستمرار في برامج الابتعاث الخارجي للجامعات العالمية المتميزة في التخصصات والمجالات التي تتطلبها خطط التنمية، إضافة الى الاستفادة من الصيغ المطورة للتعليم ومواكبة التقدم التكنولوجي الذي حل بالتعليم، وإيلاء أهمية بالتعليم التقني والتطبيقي وبرامج بناء القدرات على جميع المستويات، أيضا تعزيز برامج ريادة الاعمال والابتكار وحاضنات الاعمال التي تمكن الشباب من إيجاد



- مشروعات عمل تناسهم، إضافة الى تطوير برامج الارشاد المهني للطلبة والتوسع في فعاليات ومتلقيات التوظيف بالتعاون مع مؤسسات العمل وتطوير برامج تسويق الخدمات الجامعية لدى وحدات البحث والتطوير في المؤسسات الإنتاجية وتطوير البرامج التعليمية والتخصصات التي تلي التطور المتسارع في الوظائف ونوعيات العمل.
5. تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص من خلال تمويل ورعاية كراسي البحث العلمي التطبيقي بالجامعات ومراكز البحوث لدعم المشاريع وتطوير الإنتاج وحل مشكلاته بالقطاعات الاقتصادية، أيضا رعاية حاضنات الاعمال في مؤسسات التعليم العالي ودعم وتطوير الشركات الناشئة والسعي الى انجاحها، إضافة الى رعاية وتمويل البرامج التعليمية والتأهيلية للتخصصات المطلوبة في سوق العمل.
6. إعادة اعمار وتأهيل الجامعات في المناطق المحررة من خلال توفير متطلبات البنى التحتية والمختبرات في هذه الجامعات والعمل على تحسين نظم الادماج الاجتماعي فيها إضافة الى توفير وحدات التأهيل والتوعية النفسية تجاه المجتمع في هذه المناطق وتعميق الدراسات والبحوث الجامعية المتعلقة بتأهيل المجتمع ودعم الاستقرار.
7. تطوير أساليب التدريس من خلال الابتعاد عن الطرق القديمة المعتدة على الحفظ والتلقين لما في ذلك من اخماد لمواهب الطلبة واستنزاف لطاقاتهم، واعتماد بدل ذلك على الطرق الحديثة والمتطورة التي تجعل الطالب إيجابيا نشطا في العملية التعليمية باستخدام مساعدات التكنولوجيا الحديثة والانترنت والتوسع في استخدام الحاسوب والبرامج والتطبيقات التعليمية والأنشطة الالكترونية.
8. العمل على تطوير وتحديث المناهج الدراسية بصورة مستمر بما يواكب اخر مستجدات العلم والمعرفة إضافة الى اغناء مكتبات المؤسسات التعليمية بكل ما تحتاجها من أدوات وكتب ومجلات علمية التي يستفاد منها كلا الجانبين الطلاب والتدريسين.
9. ضرورة تطبيق التعليمات المتعلقة بالعدد المسموح به للطلاب في القاعة الواحدة، وحسب تعليمات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي التي تنص على ان يكون عدد الطلاب هو (25-30) طالب في القاعة من اجل رفع المستوى العلمي وزيادة الإنتاجية.
10. ضرورة الاعتماد على المعايير العلمية عند اختيار وتعيين التدريسين وتفعيل الرقابة المستمرة على أدائهم، وذلك لتوفير أفضل الكوادر العلمية التي تحقق اهداف المؤسسة والسعي لفتح دورات إبداعية لتطوير الكوادر التدريسية علميا وتربويا التي تمكنهم من الاطلاع على مستجدات عالم التعليم بصورة مستمرة.



ووفق ما اطلعنا عليه في طيات البحث من مراحل صنع وتنفيذ السياسة التعليمية وترسيخها لإنجاح التعليم العالي في العراق، يمكن لنا ان نوضح في جدول رقم (1) اهم مراحل اصلاح وإنجاح العملية التعليمية بالصورة الاتية:

جدول رقم (1) مراحل اصلاح العملية التعليمية

ت	المرحلة	الخطوات	المتطلبات
1	التخطيط	تحديد المشكلة وضع الأهداف رسم السياسة اللازمة	قيادات تمتلك رؤية استراتيجية واضحة تعمل على: خلق ثقافة للجودة الشاملة. الاستعداد للشروع بتطبيق الجودة. خلق بيئة تنظيمية مناسبة لتطبيق الجودة.
2	التنفيذ	تحديد الأهداف المرحلية رسم السياسات المرحلية وضع البرامج والمشاريع لتنفيذ السياسات.	قيادة إدارية فاعلة. المشاركة في عملية التخطيط ورسم السياسات وضع البرامج والمشاريع من المعنيين. توفير المستلزمات المادية والبشرية. أنظمة اتصالات ومعلومات. فرق عمل متخصصة لكل حالة. خبرات متنوعة وفرق استشارية.
3	القياس والتقويم	قياس المخرجات. مقارنة المخرجات مع المواصفات الدولية. تحديد مستوى الجودة. تشخيص الانحرافات.	تحديد المواصفات الدولية للخريج. خبراء في مجال القياس والتقويم. تهيئة بيئة عمل مستقلة. توفير الحماية اللازمة.
4	التحليل والمعالجة	تحليل الانحرافات. رفع النتائج على شكل تقارير.	الخبرة والقدرة والدراية بتحليل الانحرافات ومعالجتها.



الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على: احمد عبد الرزاق سلمان، اصلاح التعليم العالي في العراق مدخل استراتيجي، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 7، العدد 13، 2015، ص 283-290.

الخاتمة

ختاما يتبين لنا ان السياسة العامة التعليمية في العراق بعد عام (2003) من خلال اطارها التشريعي تنطوي على قوانين مهمة منها مجانية التعليم والزاميته واستراتيجيات تنموية تنهض بواقع التعليم وغطاء دستوري وقانوني يضمن تحقيق تلك الحقوق الأساسية وتوافر الموارد الطبيعية والبشرية والعلمية وتوظيف كل ما سبق لتنفيذ اهداف السياسة العامة التعليمية للنهوض بواقع التعليم خدمتا لأفراد المجتمع، الا ان تلك السياسات لم تحقق الأهداف المطلوبة ولم تلبي الطموح ولم تواجه تلك التحديات والمعوقات بالنسبة المرغوب فيها سواء كانت تحديات خارجية او داخلية، مما جعل التعليم في العراق لا يرتقي لمستوى التعليم الذي يشهده العالم اليوم من إمكانيات معرفية وانفاق كبير على تكنولوجيا المعلومات، فضلا عن عدم الاهتمام المتزايد في الكوادر التدريسية التي تعتبر القاعدة المثلى في بناء مدخلات ومخرجات العناصر البشرية المتخصصة في التنمية في مختلف الحقول العلمية، ناهيك عن ضعف الانفاق الحكومي وعدم توجيهه بالاتجاه الصحيح وعدم الاهتمام بالبنى التحتية للجامعات والجمود الحاصل بتطوير أساليب التدريس وغيرها من التحديات، وعليه فعلى المعنيين برسم وتنفيذ السياسة العامة التعليمية ان يكتفون الجهود في مراجعة تلك السياسات والاستفادة من أخطاء السياسات السابقة والعمل على اتخاذ خطوات جديّة منمطة لمواجهة ومعالجة التحديات التي تواجه التعليم العالي في العراق والسعي لتبني سياسات جديدة مستقلة بعيدة عن الضغوطات السياسية تعمل على تغيير الواقع التعليمي وفق خطط استراتيجية تنموية ذات اهداف قابلة للتطبيق العملي على المدى المنظور والبعيد.



الهوامش

- (1) نور قيس عبود، مقومات رسم السياسة العامة في إسرائيل مع نموذج تطبيقي (السياسة الخارجية الإسرائيلية)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2005، ص4.
- (2) جيمس اندرسون، صنع السياسة العامة، ط6، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، تكساس، جامعة هيوستن، 2007، ص15.
- (3) علي حسين حسن سفيح الساعدي، آلية صنع السياسة العامة في النظام السياسي البرلماني (دراسة حالة العراق بعد 2003)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2013، ص3.
- (4) ابتسام قرقاح، دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر (1989-2009)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر-باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010، ص27.
- (5) نادية بونوة، دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة دراسة حالة الجزائر (1989-2009)، جامعة لخضر-باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009، ص50.
- (6) علاوة الجندي، دور البرلمان في رسم السياسة العامة في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013، ص24.
- (7) صدام عبد الستار رشيد، السياسة العامة التعليمية في العراق الواقع والحلول المقترحة، مجلة العلوم السياسية، العدد 60، 2020، ص263.
- (8) سالي سعد محمد، طيف مكي عبد الخالق، انعكاسات التنمية المستدامة على واقع السياسة التعليمية في العراق (التعليم الجامعي نموذجا)، المركز العربي الديمقراطي، دراسة بحثية، القاهرة، فبراير، 2021، ص13.
- (9) هديل لطيف ياسر، سياسة العراق التعليمية والسكانية والمناخية، مجلة قضايا سياسية، العدد 77، 2024، ص343.
- (10) السيدة محمود إبراهيم سعد، اعداد السياسة التعليمية وقياس أثرها، دليل استرشادي، المركز الإقليمي للتخطيط التربوي، 2024، ص61.
- (11) المصدر نفسه، ص73.
- (12) الهام مكي، التعليم العالي في العراق بعد 2003 تحديات مستمرة، مركز الشرق الأوسط، 2023، ص6-8.
- (13) عبد الصمد سعدون عبد الله، خضر عباس احمد النداوي، واقع ومعضلات التعليم العالي في العراق رؤية تحليلية في اقتصادات المعرفة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، العدد 17، 2011، ص183-188.



المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية

Algerian Journal of Historical and Legal Studies

الرقم الدولي: I.S.S.N: 1025-2437

الرقم الدولي التسلسلي الالكتروني: E.I.S.S.N: 6510-2600

المجلد: 10 العدد: 03 - تاريخ النشر: 29 ديسمبر 2025

السياسة العامة التعليمية في العراق بعد عام 2003 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي نموذجا (دراسة تحليلية) ص 156-184

م.م رائد محمد صباح الدباغ



- (14) احمد عبد الرزاق سلمان، اصلاح التعليم العالي في العراق مدخل استراتيجي، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 7، العدد 13، 2015، ص283-284.
- (15) Jwan S. Hussein, The performance of Higher Education Institutions in Iraq and key recommendations, Anbar University Journal of Economic and Administrative Sciences, vol 10, issue 23, 2018, p386-387.
- (16) ينظر: الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم في العراق (2022-2031)، ص18.
- (17) المصدر نفسه، ص31.
- (18) المصدر نفسه، ص67.
- (19) احمد عبد الرزاق سلمان، اصلاح التعليم العالي في العراق مدخل استراتيجي، مصدر سبق ذكره، ص286.
- (20) سالي سعد محمد، طيف مكي عبد الخالق، انعكاسات التنمية المستدامة على واقع السياسة التعليمية في العراق (التعليم الجامعي نموذجا)، مصدر سبق ذكره، ص26.



المصادر والمراجع

أولاً: التقارير الوثائقية والاصدارات

1. الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم في العراق (2022-2031).

ثانياً: الرسائل والأطاريح الجامعية

1. ابتسام قرقاح، دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر (1989-2009)،

رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر-باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010.

2. علاوة الجندي، دور البرلمان في رسم السياسة العامة في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة،

جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013.

3. علي حسين حسن سفيح الساعدي، آلية صنع السياسة العامة في النظام السياسي البرلماني (دراسة

حالة العراق بعد 2003)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية،

2013.

4. نادية بونوة، دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة دراسة حالة الجزائر (1989-

2009)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة لخضر-باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،

2009.

5. نور قيس عبود، مقومات رسم السياسة العامة في إسرائيل مع نموذج تطبيقي (السياسة الخارجية

الإسرائيلية)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2005.



ثالثا: الكتب العربية والمعرية

1. احمد عبد الرزاق سلمان، اصلاح التعليم العالي في العراق مدخل استراتيجي، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 7، العدد 13، 2015.
2. جيمس اندرسون، صنع السياسة العامة، ط6، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، تكساس، جامعة هيوستن، 2007.
3. سالي سعد محمد، طيف مكي عبد الخالق، انعكاسات التنمية المستدامة على واقع السياسة التعليمية في العراق (التعليم الجامعي نموذجا)، المركز العربي الديمقراطي، دراسة بحثية، القاهرة، فبراير، 2021.
4. السيدة محمود إبراهيم سعد، اعداد السياسة التعليمية وقياس أثرها، دليل استرشادي، المركز الإقليمي للتخطيط التربوي، 2024.
5. صدام عبد الستار رشيد، السياسة العامة التعليمية في العراق الواقع والحلول المقترحة، مجلة العلوم السياسية، العدد 60، 2020.
6. الهام مكي، التعليم العالي في العراق بعد 2003 تحديات مستمرة، مركز الشرق الأوسط، 2023.
7. عبد الصمد سعدون عبد الله، خضر عباس احمد النداوي، واقع ومعضلات التعليم العالي في العراق رؤية تحليلية في اقتصادات المعرفة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، العدد 17، 2011.
8. هديل لطيف ياسر، سياسة العراق التعليمية والسكانية والمناخية، مجلة قضايا سياسية، العدد 77، 2024.



رابعاً: الكتب الأجنبية

1. Jwan S. Hussein, The performance of Higher Education Institutions in Iraq and key recommendations, Anbar University Journal of Economic and Administrative Sciences, vol 10, issue 23, 2018.

Sources and References

First: Documentary Reports and Publications

1. The National Strategy for Education in Iraq (2022-2031).

Second: University Theses and Dissertations

1. Ibtissam Qarqah, The Role of Informal Actors in Public Policy Making in Algeria (1989-2009), unpublished master's thesis, Hadj Lakhdar University-Batna, Faculty of Law and Political Science, 2010.
2. Alawa Al-Jundi, The Role of Parliament in Shaping Public Policy in Algeria, unpublished master's thesis, Kasdi Merbah University, Ouargla, Faculty of Law and Political Science, 2013.
3. Ali Hussein Hassan Safih Al-Saadi, The Mechanism of Public Policy Making in the Parliamentary Political System (A Case Study of Iraq after 2003), unpublished master's thesis, Al-Nahrain University, Faculty of Political Science, 2013.
4. Nadia Bounoua, The Role of Civil Society in the Making, Implementation, and Evaluation of Public Policy: A Case Study of Algeria (1989-2009), unpublished master's thesis, Lakhdar University-Batna, Faculty of Law and Political Science, 2009.
5. Nour Qais Abboud, Elements of Public Policy-Making in Israel with an Applied Model (Israeli Foreign Policy), unpublished master's thesis, Al-Nahrain University, Faculty of Political Science, 2005.



Third: Arabic and Arabized Books

1. Ahmed Abdul Razzaq Salman, Higher Education Reform in Iraq: A Strategic Approach, Anbar University Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 7, Issue 13, 2015.
2. James Anderson, Public Policy Making, 6th ed., Dar Al-Masirah for Publishing, Distribution, and Printing, Texas, University of Houston, 2007.
3. Sally Saad Muhammad, Taif Makki Abdul Khaliq, "Implications of Sustainable Development on the Reality of Educational Policy in Iraq (University Education as a Model), Arab Democratic Center, Research Study, Cairo, February 2021.
4. Ms. Mahmoud Ibrahim Saad, "Preparing Educational Policy and Measuring Its Impact," A Guidance Manual, Regional Center for Educational Planning, 2024.
5. Saddam Abdul Sattar Rashid, "Public Educational Policy in Iraq: Reality and Proposed Solutions," Journal of Political Science, Issue 60, 2020.
6. Elham Makki, "Higher Education in Iraq after 2003: Ongoing Challenges," Middle East Center, 2023.
7. Abdul Samad Saadoun Abdullah, Khader Abbas Ahmed Al-Nadawi, "The Reality and Dilemmas of Higher Education in Iraq: An Analytical Perspective in Knowledge Economies," Journal of Economic and Administrative Sciences, University of Baghdad, Issue 17, 2011.
8. Hadeel Latif Yasser, "Iraq's Educational, Population, and Climate Policy," Political Issues Magazine, Issue 77, 2024.

Fourth: Foreign Books

1. Jwan S. Hussein, The performance of Higher Education Institutions in Iraq and key recommendations, Anbar University Journal of Economic and Administrative Sciences, vol 10, issue 23, 2018.